





جامعة محمد بوضياف - المسيلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مجمع ملتقيات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجمع علمي أكاديمي متخصص في الاقتصاد والتسيير والتجارة
ينشر الدراسات والتقارير ومساطير الملتقيات والآليات الدراسية
يصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي : 11 و 12 / 02 / 2019

الجزء الرابع

الرئيس الشرفي للمؤتمر: مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، البروفيسور بداري كمال.
رئيس الملتقى: الدكتور بوتيارة عتبر.
نائب رئيس الملتقى: الدكتور قمان مصطفى.
رئيس اللجنة العلمية: الدكتور القربي عبد الرحمن.
مقرر اللجنة العلمية: الدكتور محمد صلاح.
رئيس اللجنة التنظيمية: الأستاذ بيصار عبد الحكيم.

**مجمع ملتقيات العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
ينظم ملتقى وطني حول**

النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية
يومي: 11 و 12 / 02 / 2019

**يصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة محمد بوضياف – المسيلة –**

ISSN 2661-704

1 - إشكالية الملتقى:

يعتمد التطور الاقتصادي لأي دولة على نظامها المالي – بنوكها وأسواقها المالية وقطاع التأمين وصناديق التقاعد وبنك مركزي مهمته مراقبة وتوجيه النظام المصرفي من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. في البلدان المتقدمة، تعمل مكونات هذا النظام بشكل متكامل مع العملية الاقتصادية من أجل الإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتحفيض البطالة، وعدم وجود نظام مالي قوي وسليم يعمل بوجه عام ضد الاقتصاد الوطني.

يرى الكثير من الاقتصاديين اليوم أن تحسين وتفعيل دور النظام المالي في البلدان النامية ضرورة حتمية بغية تمويل التنمية الاقتصادية، وخاصة في ظل نضوب الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الدول في تمويل اقتصاداتها، وايجاد طرق أخرى لتعزيز المبادرات المالية الأساسية في هذه البلدان.

في الجزائر يمثل الوفاء بمتطلبات تمويل خطط التنمية في الوقت الحالي تحديات كبيرة في ضوء الأهداف الإنمائية غير المنجزة والأهداف الإنمائية المتزايدة المحتملة بعد هذه السنة، مع ضعف الميزانيات المالية نتيجة انخفاض أسعار البترول، أصبح من الضروري تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتوفير الأدوات المالية المناسبة لتحفيز التمويل، وهذا لتحقيق الأهداف الإنمائية واستكمال الموارد المالية.

يمكن لشراكات جديدة ومصادر تمويل مبتكرة أن تكمل طرق التمويل التقليدية، ويمكن للحكومات أن تتبع هذه الخيارات عن طريق تهيئه بيئه لذلك، من خلال سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وتعزيز دور القطاع الخاص، والمساهمة في اعتماد بعض الأطر المالية التي تسمح بتبسيط التمويل الخاص، حيث يعتبر اعتماد طرق تمويل جديدة أمرا حاسما لتتوسيع الاستثمارات في البنية التحتية والتصنيع من أجل زيادة مستوى العمالة والنمو والإنتاجية، بالإضافة إلى توفير حواجز ضرورية للاستثمار الخاص المستدام، من خلال توفير الظروف الاقتصادية، والقانونية، والبيئية، والأطر التنظيمية التي تحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للمستثمرين.

بالنظر إلى هذا الاهتمام بالنظم المالية، سوف نحاول من خلال هذا الملتقى دراسة العلاقة بين تطوير النظام المالي والتنمية الاقتصادية، كما سنحاول المساهمة في الجهود المبذولة في مجال تطوير النظام المالي من خلال التطرق إلى أدوات جديدة للتمويل بدائلة للطرق التقليدية، وابراز دور أسواق رأس المال في تمويل الاستثمار المحلي والأجنبي، واسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري.

ومما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: ما هي التحديات التي تواجه النظم المالية في الاقتصاديات النامية؟، وما انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على تطوير النظام المالي في الجزائر؟

2 - أهداف الملتقى:

يمكن تلخيص أهداف هذا الملتقى في العناصر المعاونة:

- تحديد العوامل المحددة لاتباع نظام التمويل الأنسب في الاقتصاديات خاصة النامية منها.
- ابراز أهم قنوات حشد المدخرات عبر النظام المالي التقليدية والحديثة والمقارنة بينهما.

- ابراز أهمية التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي.
- البحث عن أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة في ظل تحديات انخفاض أسعار البترول في الجزائر.
- محاولة ابراز سبل تفعيل الأسواق المالية في الدول النامية، وخاصة بورصة الجزائر.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال تطوير النظام المالي، وأسواق رأس المال على الخصوص.
- ابراز التحديات التي تواجه النظم المالية في الاقتصاديات النامية خاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة الاقتصادية والسياسية.

3 - المستهدفون من الملتقى:

- الأستاذة الباحثون في الجامعات ومختلف مراكز البحث.
- مدراء ومسيرو المؤسسات الخاصة والعمومية والمؤسسات المالية والبنوك ومؤسسات التأمين.
- أرباب العمل رجال الأعمال.
- الطلبة عموماً وطلبة الماستر والدكتوراه بصفة خاصة.

4 - محاور الملتقى:

المحور 1: أهمية النظام المالي في الاقتصاديات الوطنية.

- مفهوم ومكونات النظام المالي.
- التمويل المباشر للاقتصاد الوطني من خلال الأسواق المالية.
- التمويل غير مباشر للاقتصاد الوطني من الوسطاء الماليين.

المحور 2: أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية.

- الجدل النظري حول أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية.
- مقاييس ومؤشرات التطور المالي.

- الدراسات القياسية الاقتصادية السابقة لعلاقة التطور المالي بالتطور الاقتصادي.

المحور 3: نظرية التحرير المالي.

- مفهوم سياسة التحرير المالي.
- تقييم سياسة التحرير المالي.

- عرض بعض التجارب الناجحة في تبني سياسة التحرير المالي.

المحور 4: العولمة المالية والأزمة المالية والتحولات في التمويل.

- مفهوم العولمة المالية ومحركاتها.
- معالم الأزمة المالية وتداعياتها والتحولات المهمة في التمويل.
- التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي.
- عرض تجارب ناجحة في مجال التمويل غير التقليدي.
- النظام المالي الإسلامي.

المحور5: الاصلاحات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية.

– مراحل الاصلاح المالي في الجزائر واهم معاوره.

– سياسة التحرير المالي في الجزائر واثرها على المؤشرات النقدية والمالية.

– اثر الاصلاحات المالية في الجزائر على هيكل النظام المالي (السوق المالي، القطاع المصرفي).

– عرض تجارب الاصلاح المالي في الاقتصاديات النامية.

المحور6: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية.

– اهم البدائل الممكنة.

– اقتراح عن استخدام بعض البدائل الممكنة.

– أفكار جديدة مقترحة للنقاش.

5 - شروط المشاركة في الملتقى:

يجب على المتتدخلون احترام الخصائص الموالية للورقة البحثية:

– أن يتسم البحث بالحداثة والعمق في الطرح، وكذا السلامة اللغوية، والالتزام بالشروط الأكademie المتبعة في مثل هذه البحوث العلمية.

– كتابة الأوراق البحثية باستعمال Microsoft Word.

– أن يكون البحث واصل الصلة بالأهداف المعلنة للملتقى ضمن محور من معاورها.

– ألا يكون البحث قد نشر من قبل أو قدم للنشر إلى جهة تحكيمية، أو نال به صاحبه درجة علمية، أو قدم إلى مؤتمر علمي آخر.

– إرفاق المداخلة بملخص للبحث وأهدافه وعناصره، وفقاً للموعد المحدد على ألا يتجاوز عشرة أسطر، مع ملخص بلغة مختلفة.

– أن تكون قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث.

– تقبل المدخلات باللغات العربية، الفرنسية أو الإنجليزية.

– استعمال خط SimplifiedArabic للغة العربية حجم 14 مع تهميش بنفس الخط وحجم 10. أما إن كان البحث بلغة أجنبية (فرنسية أو انجليزية) فتحتاج المداخلة بخط Time New Roman حجم 12 وتهميش بنفس الخط وحجم 10.

– ترك مسافة 2,5 سم في جوانب الصفحة الأربع، وألا يزيد البحث عن 20 صفحة ولا يقل عن 10 صفحات.

– إرفاق البحث بسيرة ذاتية مختصرة.

– جميع بحوث الملتقى تعرض للتحكيم وفق الشروط المتبعة أكاديميا.

– في حالة وجود تعديلات، فإنه يتلزم الباحث بإجرائها وإرسالها في الوقت المحدد لذلك.

– لن تقبل المدخلات التي لم تلتزم بأحد الشروط المبينة.

– لا تتحمل الكلية مصاريف الإقامة طيلة مدة الملتقى.

6 - اللجنة العلمية للملتقى:

رئيس اللجنة العلمية: الدكتور القرى عبد الرحمن مقرر اللجنة العلمية: الدكتور محمد صلاح

أ.د/بوقرة رابع	جامعة المسيلة	د/قريد مصطفى	جامعة المسيلة
أ.د/بلعجوز حسين	جامعة المسيلة	د/نصير أحمد	جامعة الوادي
أ.د/خبابة عبد الله	جامعة المسيلة	د/واضح فواز	المركز الجامعي ميلة
أ.د/عزي الأخضر	جامعة المسيلة	د/شريف حسين الأمين	جامعة المسيلة
أ.د/برحومة عبد الحميد	جامعة المسيلة	د/قمان عمر	جامعة الجلفة
أ.د/رفاع مقران	جامعة المسيلة	د/ولهي بوعلام	جامعة المسيلة
أ.د/بوجلال محمد	جامعة المسيلة	د/شريف مراد	جامعة المسيلة
أ.د/معزوز مختار	جامعة المسيلة	د/مير أحمد	جامعة المسيلة
أ.د/سنوسى علي	جامعة المسيلة	د/بن البار موسى	جامعة المسيلة
أ.د/سعيدي يحيى	جامعة المسيلة	د/فراحتية العيد	جامعة المسيلة
أ.د/قاسمي كمال	جامعة المسيلة	د/بوعبد الله صالح	جامعة المسيلة
أ.د/سعودي بلقاسم	جامعة المسيلة	د/عبد الرؤوف عز الدين	جامعة المسيلة
أ.د/قاسمي السعيد	جامعة المسيلة	د/لقواق عبد الرزاق	جامعة المسيلة
أ.د/دبي علي	جامعة المسيلة	د/بن عيشي عماد	جامعة بسكرة
أ.د/علاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	د/كزار رمضان	جامعة المسيلة
أ.د/حمودي حاج صحراوي	جامعة فرhat عباس سطيف	د/بركاتي حسين	جامعة المسيلة
أ.د/قدي عبد المجيد	جامعة الجزائر	د/بيصار عبد المطلب	جامعة المسيلة
د/قرواط يونس	جامعة المسيلة	د/صلاح محمد	جامعة المسيلة
د/الياس العيداني	المركز الجامعي تيسمسيلت	د/قدوري نور الدين	جامعة المسيلة
أ.د/بركان يوسف	جامعة البشير الإبراهيمي البرج	د/عمران عبد الحكيم	جامعة المسيلة
أ.د/ساطوري الجودي	جامعة البشير الإبراهيمي البرج	د/بن وارث حجيلة	جامعة المسيلة

أ.د/المختار أحميده	جامعة زيان عاشور الجلفة	د/نعرورة بوبكر	جامعة الوادي
أ.د / نوي طه حسين	جامعة زيان عاشور الجلفة	د/غزي محمد العربي	جامعة المسيلة
أ.د/ زكان أحمد	المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء	د/بلعباس رابح	جامعة المسيلة
أ.د/براق محمد	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	د/عماري زهير	جامعة المسيلة
أ.د/لكحل لسعد	جامعة سوسة - تونس	د/جاب الله مصطفى	جامعة المسيلة
أ.د/بلمهدى عبد الوهاب	جامعة فرhat عباس سطيف	د/زغبة طلال	جامعة المسيلة
أ.د/فريد كورتل	جامعة فرhat عباس سطيف	د/لقلطي الأخضر	جامعة المسيلة
أ.د/بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان	د/حجاب عيسى	جامعة المسيلة
أ.د/بوكسانى رشيد	جامعة بومرداس	د/بن زواي محمد الشريف	جامعة أم البوارى
أ.د/مرغاد لخضر	جامعة بسكرة	د/هادف حيزنة	جامعة المسيلة
أ.د/قطاف ليلي	جامعة سطيف	د/كروش نور الدين	المركز الجامعي تسمسيلت
أ.د/جينينة عمر	جامعة تبسة	د/عجلان العياشي	جامعة المسيلة
أ.د/بريش عبد القادر	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	د/حوحو مصطفى	جامعة المسيلة
أ.د/بوعزيز ناصر	جامعة قالمة	د/زيتنو كمال	جامعة المسيلة
أ.د/حميداتو محمد ناصر	جامعة الوادي	د/تمار توفيق	جامعة المسيلة
أ.د/دحة عبد الحفيظ	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	د/طبي حمزة	جامعة المسيلة
د/شريط صلاح الدين	جامعة المسيلة	د/بن عتيبة جلول	جامعة خميس مليانة
د/بن واضح الهاشمي	جامعة المسيلة	د/لجلط ابراهيم	المركز الجامعي تسمسيلت
د/بوعياية حسان	جامعة المسيلة	د/حيدوشى عاشور	جامعة البويرة
د/لعراف فايزه	جامعة المسيلة	د/عززة الأزهر	جامعة الوادي
د/عربوة محاد	جامعة المسيلة	د/بن دقفل كمال	جامعة المسيلة
د/بن خديجة منصف	جامعة سوق أهراس	د/شاهد الياس	جامعة الوادي

د/ عيشوش رياض	جامعة أم المواقى	د/ سعودي عبد الصمد	جامعة المسيلة
د/ حجار مبروكه	جامعة المسيلة	د/ريحي عقبة	جامعة الوادى
د/ نوبات عبد القادر	جامعة المسيلة	د/أوصيف لخضر	جامعة المسيلة
د/ فرحت عباس	جامعة المسيلة	د/نصر رحال	جامعة الوادى
د/ بدار عاشور	جامعة المسيلة	د/بن يوسفنة	جامعة المسيلة
د/ سعودي نجوى	جامعة المسيلة	د/بن محاد سمير	جامعة المسيلة
د/ بدروني عيسى	جامعة المسيلة	د/يعطيش شعبان	جامعة المسيلة
د/ غربى حمزة	جامعة المسيلة	د/بوجمعة عمرون	جامعة المسيلة
د/ سالم الياس	جامعة المسيلة	د/ محمودي حسين	جامعة المسيلة
د/ خرخاش سامية	جامعة المسيلة	د/أبو بكر بوسالم	المركز الجامعي ميلة
د/ عميش سميرة	جامعة المسيلة	د/ طويطي مصطفى	جامعة غردية
د/ براهيمى عبد الرزاق	جامعة المسيلة	د/سلطانى محمد رشدى	جامعة بسكرة
د/ ختيم محمد العيد	جامعة المسيلة	د/علماوى أحمد	جامعة غردية
د/ بضياف عبد المالك	جامعة قالمة	د/ بن البار محمد	جامعة المسيلة
د/ عبادي محمد	جامعة البشير الابراهيمى البرج	د/ نذير عبد الرزاق	جامعة المسيلة
د/ هتان مراد	جامعة يحيى فارس المدية	د/عقبة عبد اللاوى	جامعة الوادى
د/ جعيج نبيلة	جامعة المسيلة	د/بن خليفة بلقاسم	جامعة الوادى
د/ قايدى لخميسي	جامعة البشير الابراهيمى البرج	د/حميداتو صالح	جامعة الوادى
د/ بوقموم محمد	جامعة قالمة	د/بن سديرة عمر	جامعة سطيف
د/ طالبى رياض	جامعة سطيف	د/دردورى أحسن	جامعة بسكرة
د/ بوحرود فتيحة	جامعة سطيف	د/زيات عادل	جامعة سطيف
د/ قروش عيسى	جامعة المسيلة	د/بوخرص عبد الحفيظ	جامعة المسيلة

د/شودار حمزة	جامعة سطيف	د/مصطفاوي الطيب	جامعة المسيلة
د/عسلي نور الدين	جامعة المسيلة	د/زروخي صباح	جامعة المسيلة
د/خليلي أحمد	جامعة المسيلة		

7 - اللجنة التنظيمية للملتقى:

رئيس اللجنة التنظيمية: بيار عبد الحكيم

د/ محمودي مليك	د/ زيتوني كمال	أ/ حميدي أحمد سعيد
د/ سبيق اسماعيل	د/ طويرات رابح	أ/ خليفي سامية (ط) دكتوراه)
د/ مداح عبد البasset	أ/ عفيفة عبد الرحمن	أ/ خالدي عصام (ط) دكتوراه)

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات	الرقم
14-1	مفهوم العولمة المالية ومحركاتها he concept of financial globalization and its drivers د. فرجات عباس أ. صيفور فضيلة جامعة محمد بوضياف - المسيلة- د/ زغبة طلال جامعة محمد بوضياف - المسيلة-	01
24-15	الشراكة بين القطاعين الخاص والعام كآلية لتفعيل السياسة الجبائية في الجزائر Private-Public Partnership as a Mechanism for Activating Fiscal Policy in Algeria د. مبروكة حجار جامعة محمد بوضياف -المسيلة-	02
38-25	العولمة المالية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية Financial globalization and its effects on the economies of developing countries د. بن اعمارة نصرالدين أ. مراتي عمار جامعة جيلالي اليايس سيدى بلعباس د. فيغران رشيد جامعة جيلالي اليايس سيدى بلعباس	03
53-39	دور العولمة المالية في اعادة تشكيل جغرافية التمويل الدولي The role of financial globalisation in reshaping the geography of international finance د. لطرش ذهبية أ. حراق سمية جامعة فرجات عباس سطيف 1 جامعة فرجات عباس سطيف 1 د. كتف شافية جامعة فرجات عباس سطيف 1 جامعة فرجات عباس سطيف 1	04

64-54	الآثار الاقتصادية والمالية للعولمة المالية على اقتصاديات الدول النامية واستراتيجيات مواجهتها The economic and financial impact of financial globalization on the economies of developing countries And coping strategies	د. حجاب عيسى جامعة محمد بن سلمان للعلوم الإنسانية د. سبتي وسيلة جامعة محمد خيضر بسكرة أ. رداد مسعودية جامعة محمد خيضر بسكرة	05
74-65	أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على مهنة المحاسبة والتدقيق - دراسة تحليلية - Effect of the Global Financial Crisis for the year 2008 on the profession of accounting and auditing - an analytical study-	د. فؤاد سعيد منصور جامعة الجيلالي بونعامة أ. منال شبل جامعة محمد بوسياف أ. وفاء جبلاوي جامعة الجيلالي بونعامة بخمسين مليوناً المسلية	06
86-75	التمويل الإسلامي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية-تجربة البنك الإسلامي للتنمية جداً خلال الفترة 2010-2016 Islamic finance and its role in financing economic development - the experience of the Islamic Development Bank Jeddah during the period 2010-2016	أ. مشتر فطيمية جامعة البويرة أ. يوسف لزرق جامعة محمد بوسياف المسلية ب. يوسف موساوي جامعة الأغواط	07
98-87	النظام المالي الإسلامي كبدائل للنظام المالي الوضعي في الوقاية من الأزمات المالية Islamic financial system as an alternative to the financial system positive in the prevention of financial crises	د. فواز واضح جامعة محمد بوسياف المسلية د. رمزي بودرجة جامعة الطارف	08
113-99	العولمة المالية ودورها في حدوث وانتشار الأزمات المالية Financial globalization and its role in the occurrence and spread of financial crises	د. بن يوسف نوة جامعة محمد بوسياف المسلية د. بوخرص عبد الحفيظ جامعة محمد بوسياف المسلية	09
129-114	المشتقات المالية الإسلامية كبدائل للحد من مخاطر التعامل بالمشتقات المالية Islamic derivatives as alternatives to reduce the risk of dealing with derivatives	د. زواوي حميده جامعة محمد بوسياف المسلية أ. عبد المؤمن سي حمدي جامعة محمد بوسياف المسلية	10
139-130	تطور التمويل الدولي ومستقبل العولمة المالية بعد الأزمة المالية العالمية 2008 The development of international finance and the future of financial globalization after the 2008 global financial crisis	د. كريم بودخدا جامعة جيجل أ. رحمة كريباش المركز الجامعي ميلة	11

152-140	<p>الأهمية الاقتصادية والمالية للمستثمرين المؤسساتيين The economic and financial importance of institutional investors</p> <p>د. حكيم بوجطو جامعة المدية</p> <p>د. محمد شكرين جامعة المدينة</p>	12
164-153	<p>مبدئ التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات- الأزمة المالية العالمية أنموذجًا. Principles of Islamic finance in the face of crises-the global financial crisis model</p> <p>أ. عبيد محمد جامعة محمد بوضياف بالمسيلة</p> <p>د. علي عباس براهيم جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف</p>	13
179-165	<p>تجارب التحرير المالي الرائدة و دروس الإصلاح المستخلصة. financial liberalization : the first Experiences and lessons of reforms</p> <p>د. مطرف عواطف جامعة باجي مختار عنابة</p>	14
193-180	<p>أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي The impact of financial liberalization on economic growth</p> <p>د. محاد عريوة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة</p> <p>د. سامية خرخاش جامعة محمد بوضياف بالمسيلة</p>	15
205-194	<p>العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية Financial globalization and the integration of financial markets</p> <p>د. تقرارت يزيد جامعة أم البوقي</p> <p>أ. دواس ليندة جامعة أم البوقي</p>	16
221-206	<p>مكونات النظام المالي في ظل المستجدات العالمية المعاصرة Components of the financial system in the light of contemporary global developments</p> <p>د. سعدي هند جامعة محمد بوضياف المسيلة</p> <p>د. صباح زروخي جامعة محمد بوضياف المسيلة</p>	17
236-222	<p>ازمة الديون السيادية الاوروبية وأليات علاجها The European sovereign debt crisis and its treatment mechanisms</p> <p>أ. سكينة حملاوي جامعة الشهيد حمـه لـخـضرـ الوـادـي</p> <p>أ.د/ رقية حساني جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر</p>	18
251-237	<p>متطلبات تفعيل دور الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية بديلة للاقتصاد الجزائري بناءً على تجارب دولية رائدة</p> <p>The requirements of activating the role of Islamic instruments as an alternative financing tool for the Algerian economy Based on leading international experiences</p> <p>أ. خير الدين بنون المـركـزـ الجـامـعـيـ بـمـيـلـةـ</p> <p>د. وسيلة بوفنش المـركـزـ الجـامـعـيـ بـمـيـلـةـ</p>	19
262-252	<p>أثر الزكاة كأداة من أدوات النظام المالي الإسلامي في مكافحة الفقر- حالة السودان- The Impact of Zakat as a Tool of the Islamic Financial System in Combating Poverty - The Case of Sudan-</p>	20

Le système financier basé sur les banques et le système financier basé sur le marché
Comparaisons entre deux pôles:
(L'Allemagne- Japon et la Grande-Bretagne-États-Unis d'Amérique.)

GHOUZI Mohamed Larbi
Maître de Conférence (A)
Département des sciences commerciales et comptabilité

University of M'sila
Tel: 06.62.10.22.44
Courriel: mohamedlarbi.ghouzi@univ-msila.dz

Résumé :

Dans cet article, nous allons faire une comparaison entre les caractéristiques les plus importantes des deux systèmes financiers: le système financier basé sur les banques et le système financier basé sur les marchés financiers. Nous avons vu que cette comparaison peut être réduite, pour des considérations historiques, dans quatre États (tel qu'il apparaît dans le titre), où, l'Allemagne et le Japon représentent le système financier bancaire. Alors que la Grande-Bretagne et les États-Unis d'Amérique représentent le système financier basé sur les marchés financiers.

L'objectif de cette comparaison est de déterminer les caractéristiques de chaque système, ses avantages et ses inconvénients. Nous essayons enfin d'anticiper les caractéristiques d'un système financier mixte, qui correspond à notre économie et à notre environnement.

Mots-clés: système financier, banques, marchés financiers

ملخص :

في هذه الورقة البحثية سوف نقوم بإجراء مقارنة بين أهم خصائص النظم الماليين: النظام المالي القائم على البنوك والنظام المالي القائم على الأسواق المالية. وقد رأينا، أن هذه المقارنة يمكن اختيارها، لاعتبارات تاريخية، في أربعة دول (كما جاء في العنوان)، حيث تمثل ألمانيا واليابان (النظام المالي القائم على البنوك)؛ وتمثل بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية (النظام المالي القائم على الأسواق المالية).

الهدف من هذه المقارنة هو الوقوف على مميزات كل نظام، مميزاته وعيوبه. ونحاول في الأخير استشراف ملامح نظام مزيج، والذي يتوافق مع اقتصادنا وب بيئتنا.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي، البنوك، الأسواق المالية

1- Introduction:

Après la bulle de la mer du Sud¹ et la bulle de la Compagnie du Mississippi², différents traitements entraînent un système financier nettement différent structures: le modèle anglo-saxon axé sur le marché boursier et le modèle continent européen axé sur les banques. Actuellement, les lots pays, y compris les pays développés et les pays en développement, adoptent les deux types de systèmes financiers.

L'une des généralisations les plus durables des historiens économiques, commerciaux et financiers, est qu'au XIXe et au XXe siècle il y avait des similitudes entre les systèmes financiers allemand et japonais, qui différaient sensiblement des systèmes financiers britanniques et américains. Les alternatives à cette généralisation comprennent, à un extrême, l'affirmation selon laquelle chacun de ces quatre systèmes financiers nationaux avait des caractéristiques uniques. À l'autre extrême, l'affirmation selon laquelle les quatre systèmes étaient essentiellement similaires, au moins quelques points dans le temps.

Les origines de la généralisation peuvent être retracées aux écrits influents d'Alexandre Gerschenkron. L'Allemagne au XIXe siècle, selon "Gerschenkron", était un

retardataire de l'industrialisation et le capital financier était plus effrayant qu'il ne l'était pour les industriels antérieurs tels que la Grande-Bretagne. Pour surmonter ce désavantage, les allemands ont perfectionné la banque universelle, qui combinait les banques commerciales et d'investissement, canalisé les financements à l'investissement industriel, et nourrissait les entreprises allemandes du berceau à la tombe. En revanche, l'industrialisation antérieure en Grande-Bretagne était caractérisée par des capitaux plus abondants, des titres assez raffinés et des marchés monétaires qui fournissaient des alternatives aux banques pour les entreprises cherchant des financements externes. Par conséquent, le système bancaire britannique a développé une spécialisation fonctionnelle absente en Allemagne, avec des banques commerciales spécialisées dans les prêts commerciaux à court terme et les banques de commerce/d'investissement spécialisées dans les titres de sociétés flottantes et d'autres formes de financement d'entreprise à long terme.

Les réflexions de "Gerschenkron" sur les différentes caractéristiques des banques allemandes et britanniques sont devenues un modèle paradigmique pour les érudits qui s'étendent aux histoires bancaires et financières de nombreux autres pays. Le Japon, par exemple, semblait ressembler davantage à l'Allemagne, les banques dominant le financement extérieur des entreprises, alors que les États-Unis, où les marchés des valeurs mobilières et les banques se développaient en tandem, ressemblaient davantage à la Grande-Bretagne. La distinction initiale de Gerschenkron a fait entre les pratiques bancaires allemandes et britanniques a été généralisée. En règle générale, les systèmes financiers sont soit dominés par les banques, soit ont une orientation sur le marché, dans laquelle ils rivalisent entre eux et avec les marchés des valeurs mobilières pour financer les entreprises. Les historiens et les économistes financiers continuent de débattre de la généralisation, de chercher des explications pour elle, et de considérer les effets économiques et autres de ce que certains appellent «la bataille des systèmes».

2- La classification du système financier:

Aujourd'hui, le système financier est vital pour l'allocation des ressources. Grâce au système financier, les dépôts des ménages s'écoulant dans les entreprises et les capitaux sont distribués entre différentes entreprises. Selon les différents effets du marché et de la Banque sur l'allocation des ressources financières, le système financier peut être trié dans le système financier orienté vers le marché et le système financier axé sur les intermédiaires bancaires.

Un défaut du système financier orienté vers le marché est que le marché est incomplet. Pour construire les besoins du marché des coûts fixes. Ce n'est que lorsque vous atteignez l'échelle minimale critique, peut-il correspondre avec les coûts. Par conséquent, de nombreux petits marchés ne parviennent pas à survivre. L'asymétrie de l'information, les risques moraux et d'autres raisons contribuent également à l'échec des marchés.

Le système financier orienté vers l'intermédiation bancaire peut surmonter ces problèmes en faisant des contrats de partage des risques. En outre, parce que la fluctuation des prix des actifs peut avoir moins ou pas de relation avec la valeur de base des actifs, le marché incomplet entraîne des risques plus élevés pour les investisseurs individuels et les entreprises.

En effet, sans marché, l'institution financière peut offrir un service de lissage des risques qui ne pouvait pas être réalisé par le marché. Enfin, parce que les avantages du marché diffèrent des avantages des institutions qui se consacrent à la fourniture de risques partageant des chances dans la nature, la concurrence du marché peut ruiner la fonction des institutions de partage des risques, ce qui causera l'intermédiation qui peut faire obstacle à la coexistence du marché et des institutions en concurrence. Par conséquent, il mérite d'être soigneusement équilibré entre la fonction de partage des risques du marché financier et de l'intermédiaire financier.

3- La comparaison entre les systèmes financiers

Les historiens des affaires tendent à convenir que les systèmes financiers anglo-américains diffèrent de leurs homologues en Allemagne et au Japon. En Allemagne et au Japon, le financement externe provenait traditionnellement de banques et les emprunteurs avaient des relations de longue date et profondes. En Allemagne et au Japon, les banques détenaient des participations significatives dans des entreprises non financières et exerçaient souvent un certain contrôle de gestion sur les emprunteurs.³ Bien que les banques soient également une source importante de financement des entreprises extérieures en Grande-Bretagne, les banquiers britanniques n'ont traditionnellement pas tenté de détenir des participations dans des capitaux propres ou de tenter d'exercer un contrôle managérial sur leurs emprunteurs, préférant maintenir «d'une relation de marché».⁴ Il en est de même pour la plupart des banques américaines, bien qu'il y ait eu des cas documentés de «prêts d'initiés» ou (insider lending)⁵ dans certaines régions du pays⁶ en outre, de nombreuses entreprises britanniques et américaines ont obtenu une bonne partie de leur financement externe directement à partir des marchés de capitaux et d'argent via actions et les émissions obligataires. Nous acceptons les différences stylisées entre les systèmes financiers orientés vers les banques (allemand et japonais) et orientés vers le marché (britanniques et américains) comme ayant une certaine validité, ou du moins des adhérents. Toutefois, la nature des différences et les raisons pour lesquelles elles sont apparues exige explication et Interprétation.

4- Le système financier japonais

Après la restauration de Meiji au Japon, une poignée de **zaibatsu**⁷, les entreprises familiales (family-owned) et un conglomérat contrôlé par la famille comme organisations composées de plusieurs entreprises réparties sur une variété d'industries disparates, sont venues à dominer les échelons supérieurs de l'économie japonaise en plein essor.

Chaque Zaibatsu a établi une banque ou des banques qui ont finalement formé des relations étroites avec les entreprises membres et externes. Fait intéressant, les déposants ont forcé les banques Zaibatsu à se diversifier en retirant leurs fonds de banques connues pour prêter à trop peu d'emprunteurs. En fait, en 1904, la Banque **Mitsui**, la banque principale du **Mitsui zaibatsu**, a été forcée de déclarer publiquement: «Il est extrêmement malsaine et inappropriée que Mitsui investisse dans ses propres entreprises des fonds reçus en dépôt auprès d'autres».⁸ Déjà habitués à former des contrats «relationnels» avec **intra-Zaibatsu** emprunteurs, Zaibatsu banques ont procédé à étendre la pratique à leur **extra-zaibatsu** emprunteurs ainsi.

Brièvement, les contrats relationnels sont caractérisés par «contact, non contractuel».⁹ Considérablement beaucoup moins coûteux que les contrats formels, créés par l'avocat, à médiation judiciaire «classiques», les contrats relationnels surviennent dans toute société lorsque les parties à un contrat estiment qu'elles peuvent «se faire confiance».¹⁰ La confiance découle de trois sources principales. La première est l'alignement des incitations, comme dans un «jeu» répété et rentable. Les exemples comprennent des participations croisées étendues et d'autres formes de prise d'otages financiers.¹¹ Les milliards de dollars de contrats de change négociés sur des contrats oraux chaque jour sont un exemple moderne d'un tel jeu répété et rentable¹².

La Deuxième source, sont des effets de réputation, les transactions à long terme qui ont réduit l'asymétrie de l'information au fil du temps. Zaibatsu, keiretsu, et d'autres formes de réseaux d'affaires sont des exemples évidents.

La troisième source est la faiblesse des taux de défaillance sociétale. Certaines sociétés présentent des niveaux inférieurs de risque moral que d'autres; qui est, ceteris paribus, dans certains pays, il est moins probable que dans d'autres qu'une partie à un contrat se livrer à un comportement opportuniste. Lorsque le risque moral systémique est faible, comme au Japon,

la probabilité qu'une entreprise soit «retenue» par, disons, un fournisseur est faible, et donc, à la marge, l'achat d'un fournisseur avec lequel une entreprise a une relation de longue date devient plus attrayant que de posséder le fournisseur. Lorsque le danger moral (comportement opportuniste, par exemple) est plus grand, comme c'est peut-être aux États-Unis, l'attraction de posséder des fournisseurs, et donc l'attraction de grandes entreprises verticalement intégrées est plus grande.

Les relations Banque-emprunteur au Japon ont augmenté encore plus lorsque les emprunteurs ont rencontré des difficultés financières. Le strict système de faillite japonais était la raison principale. Les tribunaux japonais de faillite ont souvent refusé d'entendre des cas, et quand ils l'ont fait, les gestionnaires ont souvent perdu leur emploi et les actionnaires n'ont reçu aucune indemnisation. Face à ces perspectives sombres, les entreprises japonaises troublées s'accrochaient à leurs banquiers pour l'aide et le secours.¹³ Fait intéressant, les règles strictes de faillite peuvent avoir induit des compagnies japonaises pour former **Zaibatsu** en premier lieu, et plus tard le "**keiretsu**"¹⁴ vertical et horizontal. Parce que les coûts de faillite et l'incertitude économique étaient si élevés, les entreprises japonaises ont jugé nécessaire d'avoir accès à une banque susceptible de les aider à travers des moments difficiles. Ils ont également jugé avantageux de garder leurs entreprises relativement petites, du moins en termes juridiques. De cette façon, des portions non rentables de leurs opérations ne menaceraient pas de traîner une plus grande organisation. En ce qui concerne la perspicacité de "**Ronald Coase**"¹⁵ dans ce que les entreprises font pour elles-mêmes et ce qu'elles comptent sur les marchés à faire, les gestionnaires japonais, conscients des coûts élevés de la faillite, ont trouvé qu'il est optimal de limiter la taille de leurs entreprises. Contrairement à la modélisation par "**Coase**" de la décision de la firme, cependant, les gestionnaires ne considèrent pas le marché comme la seule alternative à la propriété pure et simple. Une troisième voie, créant des relations étroites avec d'autres entreprises et banques, leur était ouverte grâce au niveau relativement faible de risque moral systémique inhérent à la société japonaise.

Jusqu'aux années 1920, le Japon abrite quelques banques de "**Zaibatsu**" relativement importantes et de nombreuses petites institutions bancaires. Les changements structurels et légaux qui ont suivi le grand tremblement de terre de "**Kanto**" ont stimulé une vague de sorties de petites banques dans les années 1920 et 1930. La plupart des dépôts survivants se sont déplacés vers le système d'épargne postale du Japon, mais certains se sont retrouvés dans les banques zaïbatsu. En 1940, seulement 357 banques sont restées, contre environ 1400 en 1927. Le passage à des banques plus nombreuses et plus grandes avant "**Pearl Harbor**"¹⁶ a mis en scène le système bancaire japonais d'après-guerre.¹⁷

Après la guerre et l'occupation, le Japon a mis au point un système dans lequel les «banques principales» fournissaient la plupart des financements extérieurs aux entreprises. Un intérêt particulier est le réseau d'entreprises ou "**keiretsu**" dont la banque principale elle-même peut avoir été un élément. Un keiretsu est un conglomérat non familial, mais néanmoins zaibatsu, caractérisé par des «étendues intra-groupe commerce et une structure de capital avec des fonds croisés élaborés de dettes et d'équité, une forte domination pour la banque principale du groupe dans l'emprunt d'entreprise, et historiquement des niveaux élevés de l'engrenage dans les entreprises membres. Selon une étude, jusqu'à 84 % des entreprises cotées à la bourse de Tokyo 1981 étaient membres keiretsu.¹⁸

Les principales banques japonaises d'après-guerre possédaient trois caractéristiques principales. Tout d'abord, ils étaient des prêteurs majeurs à leurs clients de banque principale (qui ont reçu plus de 25 % du total des prêts). Deuxièmement, ils détenaient des blocs d'actions assez substantiels (05-10 %) des capitaux propres de leurs clients. Troisièmement, les banques principales étaient représentées dans la gestion de leurs clients, en particulier en période de détresse.¹⁹ Selon "Paul Sheard", «le flux de cadres est presque entièrement des

banques aux entreprises clientes; Il n'y a presque pas de flux dans la direction inverse.²⁰ La plupart des grandes firmes japonaises, et de nombreuses petites entreprises, sont toujours partenaires d'une banque principale.²¹

5- Le système financier Allemande.

Dans l'histoire allemande, les chercheurs trouvent un modèle similaire à celui du Japon, bien qu'avec des terminologies différentes et des mécanismes causals quelque peu différents. Un faible risque moral systémique, des règles de faillite rigoureuses et des restructurations informelles dirigées par des banques caractérisent également le système allemand.²² Ces facteurs peuvent également expliquer la préférence allemande pour les cartels, «**congeries des entreprises**»²³, et plus formellement intégré "**Konzern**".²⁴ Après tout, nous pouvons considérer les cartels des petites entreprises allemandes comme une façon alternative d'obtenir le plus grand pouvoir de marché que les grandes entreprises intégrées possédaient aux États-Unis, que nous posons comme ayant un risque moral plus élevé que l'Allemagne et le Japon.

En outre, comme au Japon, les entreprises allemandes étaient souvent soumises à la forte influence des banques «universelles» ou «grandes» qui leur ont fait des prêts, des ventes de titres arrangées pour eux, et ont joué un rôle majeur dans le contrôle et la gouvernance des entreprises.

La principale force institutionnelle dans le cas allemand était que les propriétaires d'actions de sociétés déposaient traditionnellement leurs actions dans les banques et cédées leurs droits de vote par procuration aux grandes banques.²⁵

Comme au Japon, les entreprises allemandes se regroupent souvent en groupes. Contrairement au Japon, cependant, les banques allemandes ont pris directement, si partielle, le contrôle de leurs clients et les emprunteurs, la supervision des entreprises (comme cela a parfois été dit) du berceau à la tombe. Au Japon, les banques étaient généralement considérées comme faisant partie de processus décisionnels plus larges et consensuels, alors qu'en Allemagne les banques étaient souvent considérées comme les principaux décideurs.²⁶

La caractérisation commune du système financier allemand comme étant dominée par les banques et comme ayant un système de contrôle d'initié de la gouvernance d'entreprise semble justifiée ou du moins était pleinement justifiée dans la mi-à-la fin des années 1990. D'un point de vue systémique, ce système est, ou du moins, une configuration cohérente d'éléments complémentaires.

6- Le système financier Anglo-américain: La Grande-Bretagne et les Etats Unis d'Amérique

Les systèmes financiers anglo-américains sont souvent considérés comme distinctement différents des systèmes allemand et japonais. Dans les marchés de capitaux anglo-américains, les investisseurs sont généralement des détenteurs de capitaux propres ou des détenteurs de dettes, pas les deux. Par exemple, les fournisseurs peuvent accorder du crédit à leurs clients, mais sont rarement propriétaires des stocks de ces clients. En Europe continentale et en Asie, en revanche, «les entreprises font partie du "**comptierlinked**"; les institutions financières détiennent à la fois la dette des sociétés et l'équité»²⁷. Les réseaux financiers britanniques et américains et leurs structures juridiques de soutien diffèrent les uns des autres, mais partagent certaines caractéristiques essentielles²⁸. Par exemple, «aux États-Unis et au Royaume-Uni, il s'agit d'un principe fondamental selon lequel une banque ayant une participation dans une autre entreprise devrait être présumée incapable d'analyser de la solvabilité de cette entreprise.»²⁹ Le risque de conflits d'intérêts entre les fonctions de prêt et d'investissement en actions a conduit aux États-Unis à leur séparation légale en vertu de la loi Glass-Steagall des années 1930 aux années 1990.

En Grande-Bretagne, la même division de financement entre les banquiers commerciaux et marchands a émergé sans législation. Toutefois, «dans les pays ayant des

traditions bancaires universelles, la présomption [Banque d'investissement] est inversée.³⁰ Dans ces pays, ce que les systèmes anglo-américains perçoivent comme un conflit d'intérêts menaçant a été effectivement encouragé dans l'intérêt de soutenir de solides relations bancaires.

La Grande-Bretagne et les États-Unis diffèrent d'une certaine façon. Les entreprises américaines ont exploité les marchés des valeurs mobilières beaucoup plus largement que les entreprises britanniques. De 1969 à 1979, par exemple, les entreprises américaines ont effectivement emprunté plus de dollars directement sur les marchés que dans les banques. Au cours de cette même période, les entreprises britanniques n'ont soulevé qu'un faible pourcentage de leurs fonds sur les marchés financiers, ce qui est assez intéressant pour le même pourcentage que les entreprises japonaises et allemandes.³¹ Il est prouvé que la plus grande utilisation par les américains des marchés des valeurs mobilières s'est prolongée de loin dans l'histoire.³² Quand il s'agit de la réglementation bancaire, par opposition aux pratiques de prêt, les banques américaines ressemblent à celles du Japon plus étroitement que celles de la Grande-Bretagne. Les banques britanniques étaient plus comme, ou au moins plus libres d'être plus comme, les banques universelles allemandes que les banques britanniques et allemandes étaient comme les banques américaines ou japonaises, en particulier en ce qui concerne la ramification et le niveau global de la surveillance réglementaire formelle. Restrictions bancaires et réglementations sont probablement responsables de ces différences, les banques américaines et japonaises étant soumises à des régimes réglementaires plus stricts que les banques britanniques et allemandes.

Cependant, les pratiques des banques américaines et britanniques étaient similaires. Contrairement aux banques allemandes, qui, en 1988, détenait 12 % de l'encours des entreprises allemandes, et les banques japonaises, qui, cette même année, détenait 21 % du stock en circulation des sociétés japonaises, les banques anglo-américaines, généralement évité la propriété de capitaux propres ou influence managériale, même quand et où elle a été permise, du moins depuis le déclin du «capitalisme financier» américain au début du XXe siècle.³³

Cela ne veut pas dire que les banques anglo-américaines ont dédaigné des relations à long terme avec les emprunteurs. De telles relations étaient économiquement rationnelles face à l'information asymétrique, comme les admirateurs des relations bancaires allemandes et japonaises ont longtemps noté. Le lien entre les banques anglo-américaines et leurs emprunteurs était plutôt dominé par des contrats formels plutôt que relationnels.

Une raison probable pour cela est que la loi anglo-américaine de faillite contrastait fortement avec la Loi et la pratique de "**bankruptcy**"³⁴ en Allemagne et au Japon. En général, les tribunaux anglo-américains pénalisent les banques qui nouaient des relations étroites avec les clients alors qu'en Allemagne et au Japon les tribunaux protégèrent les banques, même aux dépens des autres créanciers. Par conséquent, les banques anglo-américaines avaient des incitations pour éviter des relations étroites avec les emprunteurs. En outre, face à des coûts de faillite relativement faibles, les entreprises anglo-américaines n'ont pas eu d'incitations majeures à créer ou à entretenir des banques captives ou à cloître leurs activités de base derrière des murs d'entreprise épais.

Le système financier britannique est l'opposé polaire au système allemand. Les banques britanniques jouent un rôle relativement insignifiant en tant qu'intermédiaires financiers et en tant que fournisseurs de financement à long terme pour le secteur des entreprises. Pour la Grande-Bretagne, les ratios d'intermédiation en ce qui concerne les banques, sont systématiquement inférieurs à la fois sur le passif (en particulier, les dépôts bancaires par les ménages) et encore plus sur le côté actif des banques» bilan global (en particulier le financement bancaire des entreprises non financières). Les dépôts bancaires ne sont pas un véhicule largement utilisé pour l'épargne des ménages, et le niveau de

financement ferme par les banques est modérée au mieux, et tend à être à court terme. En outre, les relations avec les clients bancaires ne sont généralement pas proches.

Pour compenser le fait que les banques ne jouent qu'un rôle limité en tant qu'intermédiaires financiers, les NBFIs³⁵ britanniques, en particulier l'**assurance-vie** et les **caisses de retraite**, jouent un rôle beaucoup plus important que ceux de l'Allemagne. Comme les NBFIs britanniques tendent à investir une grande partie de leurs fonds mobilisés dans les stocks, on ne peut que s'attendre à ce que – contrairement à la situation allemande – le marché boursier soit également d'une grande importance au Royaume-Uni. Le marché boursier Britannique, à la fois comme un marché primaire et secondaire, est bien développé sur le plan institutionnel et en termes de son rôle économique. Il a même tendance à jouer un rôle important dans la gouvernance d'entreprise, car les prises de participation hostiles sont fréquentes et peuvent, au moins en principe, être considérées comme un dispositif pour forcer les gestionnaires à adhérer aux intérêts des actionnaires.

Ainsi, le système britannique de gouvernance d'entreprise est conforme à ces caractéristiques dans le secteur et avec les mécanismes dominants par lesquels la richesse est accumulée et les entreprises sont financées. Au Royaume-Uni, il semble être accepté sans aucun doute que la principale et en effet la seule tâche de la gestion d'une entreprise est d'augmenter la richesse des actionnaires. L'influence de la Banque est absente de la gouvernance des sociétés, et diverses dispositions juridiques veillent à ce que les banques s'abstiennent de s'impliquer dans la gouvernance et les politiques d'entreprise. Mais il n'est pas non plus nécessaire qu'ils soient actifs dans les salles de réunion et les groupes de travail, puisque le système juridique et la nature à court terme de leurs prêts servent assez bien pour protéger leurs intérêts en tant que prêteurs. Des considérations similaires s'appliquent aux employés. Ils sont relativement bien protégés par un marché du travail bien fonctionnel, ce qui signifie qu'ils peuvent s'éloigner beaucoup plus facilement que leurs homologues allemands, et serait donc, en termes économiques, moins disposés à soumissionner pour le droit d'avoir un rôle actif dans la gouvernance d'entreprise. Les employés n'ont pas un tel rôle, et ils n'auraient pas besoin de l'avoir. Mais s'ils l'avaient, ce serait incompatible avec l'ensemble du système. C'est pourquoi il n'y a aucune raison d'avoir un système de gouvernance "difficile", et il est compréhensible que le marché boursier joue un rôle si important dans le système financier comme il semble au Royaume-Uni.

7- Quel est le meilleur système financier?

Depuis que les gens ont commencé à exercer les activités économiques, il y a eu une longue tendance des méthodes par lesquelles les entreprises ont été financées. Ces méthodes bien que très vieux sont encore en pratique aujourd'hui dans plusieurs formes modifiées mais similaires qui comprennent principalement l'utilisation des économies et des fonds personnels, obtenir des prêts de membres de la famille et des amis, obtenir un prêt des banques. Une recherche pionnière de l'OCDE explique que prêter de l'argent des banques est la méthode la plus courante et la source commune de financement externe pour la plupart des PME et des entrepreneurs³⁶

Comparé aux méthodes traditionnelles, le rapport vise à éclairer d'autres méthodes clés telles que le **crowdfunding**³⁷, les financements fondés sur les actifs, les prêts et la location, les systèmes de dette alternatifs tels que les obligations de sociétés, les obligations garanties, le crowdfunding, tous les systèmes qui fonctionnent comme alternatives à la dette directe.

Donc, nous sommes devant une montée des sources alternatives de financement. Bien que la principale méthode de financement traditionnel de l'utilisation des prêts bancaires pour le financement des startups PME est encore la méthode de financement la plus prédominante jusqu'à aujourd'hui au taux d'être 72 fois plus grande en termes de valeur nette par rapport aux sources alternatives, la hausse rapide de méthodes de financement alternatives ne peuvent être refusées. En fait, à partir de 2014, et Sur la base des résultats de plusieurs études, il a été

constaté qu'à partir de cette année, graduellement mais sûrement, les PME se penchent davantage vers d'autres sources au-delà du prêt bancaire standard afin de fournir des capitaux pour leurs entreprises. En outre, nous constatons que dans l'ensemble jusqu'à ce jour les sources de financement alternatif sont lentement mais sûrement de plus en plus important, ce qui constitue une partie croissante des «autres» dans lequel nous trouvons: **peer to peer lending, crowdfunding**, en croissance en capacité entre autres formes de financement alternatif sur la hausse.

Le "peer to peer lending" ou prêt collaboratif (en français) est une forme de crédit entre particuliers organisé par des plateformes sur Internet. Grâce à elle, vous pouvez obtenir un crédit auprès de particuliers, mais vous pouvez aussi investir en prêtant des fonds à des particuliers. C'est donc une alternative au crédit et à l'investissement bancaire intéressante. Voyons son principe et son fonctionnement. Le prêt collaboratif revient à mettre en relation des personnes qui ont des projets à financer avec des personnes qui ont des fonds à investir, sans passer par une banque.

Le crédit collaboratif est une forme de crédit personnel. Ses caractéristiques sont les suivantes :

- Il est conclu pour une durée de 2 à 5 ans.
- Le montant financé peut varier entre 3 000 € et 40 000 €.
- Le taux d'intérêt dépend du montant demandé et de la durée souhaitée.
- Les risques sont mutualisés entre tous les prêteurs.
- La plateforme qui organise ce crédit collaboratif n'est rémunérée que par les frais de dossier versés par les emprunteurs. L'ensemble des intérêts est versé aux prêteurs.

En plus de peer to peer lending, nous pouvons également considérer la facilité considérable avec laquelle les emprunteurs gagnent des fonds par le biais du crowdfunding. Le crowdfunding en termes simplistes comme son nom l'indique se réfère à la procédure de collecte de fonds pour une entreprise en de nombreuses petites quantités à partir d'un grand nombre de personnes de la foule.

Et en revenant à notre question que nous avons posée au début: **Quel est le système financier qui nous convient?**

Nous croyons que malgré les avantages offerts par tel ou tel système, que ce soit dans le cas de la gouvernance d'entreprise, le traitement strict de la faillite, le soutien et l'appui des emprunteurs, la non-ingérence dans les affaires de la gestion...etc., la vibration face aux chocs financiers reste un dénominateur commun. Par conséquent, la recherche d'un système mixte qui tienne compte des avantages des systèmes classiques et de la spécificité de notre économie doit être sérieusement envisagée.

Bien que le phénomène de la tendance à ce qui est connu comme le financement alternatif (peer to peer lending, crowdfunding) par exemple, et pas exclusivement, nous croyons que ce phénomène est la résultante de la mondialisation financière, et ses risques se situent dans la sortie du financement du cadre institutionnel (banques et marchés financiers) au cadre des individus, et les résultats seront désastreux pour les économies, les prêteurs et les emprunteurs.

Conclusion :

Nous avons vu, comment le système financier basé sur les banques (Allemagne - Japon) et le système financier basé sur les marchés financiers (Grande-Bretagne - États-Unis d'Amérique) ont été établis, depuis des décennies, et ont subi des crises financières majeures, qui sont les symboles du capitalisme financier. Par conséquent, l'étude de ces deux systèmes est de tirer parti de leurs caractéristiques les plus importantes, dans le but d'établir un système financier qui tienne compte de la spécificité de nos économies ainsi que la dimension sociale et religieuse de l'individu en tant qu'il est le centre du système financier (déposant - emprunteur)

Références :

- ¹ - La bulle des Mers du Sud, ou le "too big to fail": Créée à Londres en 1711 par (**Robert Harley**), la Compagnie des mers du Sud dispose d'un monopole sur le commerce avec les colonies espagnoles en Amérique. Elle connaît un véritable engouement et voit le volume de ses actions émises s'accroître, et leur cours monter en flèche. Néanmoins, quelques mois plus tard, elle doit faire face à une chute du cours de ses actions. De nombreux investisseurs se retrouvent complètement ruinés. Cette crise boursière (le krach de 1720) constitue l'un des premiers krachs de l'Histoire.
- ² - Au début du XVIII^e siècle (1720), **John Law** tente une expérience macroéconomique inédite pour résoudre le problème de la dette publique française. Son échec provoquera le premier krach boursier de l'histoire: le krach des actions de la Compagnie du Mississippi, créée par l'Ecossais **John Law**, met fin à la première bulle boursière de l'histoire. Depuis, plusieurs économistes, de David Hume et Adam Smith à Karl Marx, ont déversé sur Law des flots d'invectives en assurant qu'il n'avait rien compris au monde de l'argent. Et pourtant, le système du Mississippi était une tentative révolutionnaire en matière de finance. **John Law** ne cherchait rien de moins qu'à remplacer l'or et l'argent par le billet de banque et à résoudre le problème de la dette publique de la France. Cela aurait pu être la grande révolution française du XVIII^e siècle. Mais elle a échoué, hélas!
- ³ - Peut-être que cette intervention des prêteurs dans le fonctionnement des institutions emprunteuses a établi le concept de gouvernance et les mécanismes qui en découlent pour les gestionnaires de conflits qui surgissent entre les parties prenantes.
- ⁴ - Richard Sylla and Robert E. Wright, "Networks and History's Generalizations: Comparing the Financial Systems of Germany, Japan, Great Britain, and the United States of America", Business History Conference, 2004. <http://www.thebhc.org/publications/BEHonline/2004/SyllaWright.pdf>. Consulté le 25/12/2018.
- ⁵ - Insider lending : ou en français prêt d'initié; Avance de prêts par une banque à ses propres dirigeants ou administrateurs. Certains pays (notamment les États-Unis) exigent que ces prêts soient consentis au même taux d'intérêt, aux mêmes conditions de remboursement et aux mêmes critères d'évaluation du crédit que ceux applicables aux emprunteurs extérieurs
- ⁶ - Voir: Naomi R. Lamoreaux, *Insider Lending: Banks, Personal Connections, and Economic Development in Industrial New England*, New York: National Bureau of Economic Research/Cambridge University Press, 1994
- ⁷ - Clan financier (littéralement: «clique financière») dont l'existence historique est particulière au Japon. Le zaibatsu domine l'économie nippone jusqu'au lendemain de la Seconde Guerre mondiale tant par le monopole financier qu'il constitue que par un type d'organisation des industries. Comparable, sous certains aspects, aux cartels européens et américains, le zaibatsu s'en distingue avant tout par une direction essentiellement personnelle ou familiale des affaires : les familles Mitsui, Mitsubishi, Sumitomo et Yasuda représentent le zaibatsu dans sa forme la plus caractéristique et contrôlent leurs entreprises exclusivement par l'intermédiaire de leurs propres parents. Le financement présente un caractère très fermé, puisqu'il se limite aux seules familles du clan : les actions des compagnies du groupe demeurent leur propriété exclusive. À la différence des consortiums allemands (Gemischte Werke), le zaibatsu se compose d'activités économiques très diverses n'ayant pas de rapports organiques entre elles, les activités dominantes se situant dans les domaines de la banque et des transports. Le zaibatsu apparaît dans la première étape du développement du capitalisme japonais dès la réforme de Meiji (1868) : il y transpose les comportements féodaux hérités de l'ère Tokugawa. Profitant de leurs liens étroits avec les dirigeants politiques et gouvernementaux, les fondateurs de zaibatsu, financiers et grands commerçants, achètent, à des conditions exceptionnellement avantageuses, certaines des régies (mines, chantiers de construction navale, usines sidérurgiques) instituées dès 1868 par le gouvernement de Meiji. Les zaibatsu se renforcent considérablement à partir de la Première Guerre mondiale et bénéficient en outre de l'invasion japonaise de la Chine (1931) qui entraîne le développement de l'industrie de guerre. Pendant la seconde guerre mondiale.
- ⁸ - Frank Packer, "Before Main Banks: A Selective Overview of Japan's Prewar Financial System", Policy Research Working Paper No. 1537, The World Bank, November 1995, p 5.
- ⁹ - D. Eleanor Westney, "Japanese Enterprise Faces the Twenty-First Century" in *The Twenty-First-Century Firm: Changing Economic Organization in International Perspective*, ed. Paul DiMaggio, Princeton, N.J., 2001, pp 105-144.
- ¹⁰ - Voir: Jeffrey H. Dyer, "To Sue or Keiretsu: A Comparison of Partnering in the United States and Japan", in "Networks, Markets, and the Pacific Rim: Studies in Strategy", ed. W. Mark Fruin, New York, 1998, pp 247-250.
- ¹¹ - Ibid, pp 247-250.
- ¹² - Voir: Amitai Aviram, "Regulation by Networks." Chicago Working Paper Series, [https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&articl](https://chicagounbound.uchicago.edu/cgi/viewcontent.cgi?referer=https://www.google.com/&httpsredir=1&article=1416&context=law_and_economics)e=1416&context=law_and_economics, 2003, pp 8-9, consulté le 30/12/2018.
- ¹³ - Packer, "Before Main Banks", op.cit, pp 6-7.

¹⁴ - Keiretsu, ou zaki est un terme japonais désignant un ensemble d'entreprises, de domaines variés, entretenant entre elles des participations croisées.

¹⁵ - Ronald Harry Coase (1910-2013) reçut en 1991 le Prix de Sciences Économiques de la Banque de Suède en mémoire d'Alfred Nobel en raison de «sa découverte et sa clarification de la signification des coûts de transaction et des droits de propriété pour la structure institutionnelle et le fonctionnement de l'économie».

En 1960 l'économiste américain "Ronald Coase" publiait "**The Problem of Social Cost**" (Le problème du coût social), qui allait constituer une petite révolution dans la science économique, et notamment en économie publique, et donner lieu à l'émergence du courant de l'analyse économique du droit. Coase n'en était pas à son coup d'essai puisque plus de deux décennies plus tôt, à 26 ans (!), il avait publié "**The Nature of the Firm**" (La nature de la firme) qui permettait d'expliquer l'émergence de la firme ainsi que, au moins en partie, sa taille. L'explication clé était celle de l'existence de "**coûts de transaction**" sur le marché (recherche de fournisseur, rédaction des contrats, contrôle du travail, respect du contrat etc.). La firme permet en fait d'internaliser ces coûts de transaction (ne pas avoir à renégocier les contrats en permanence etc.). Évidemment, face à cette baisse des coûts d'utilisation du marché, la firme connaît des coûts d'organisation grandissant, avec sa taille. La taille optimale émerge donc d'un arbitrage entre baisse des coûts de transaction et augmentation des coûts d'organisation.

¹⁶ - L'attaque de Pearl Harbor est une attaque surprise menée par les forces aéronavales japonaises le 7 décembre 1941 contre la base navale américaine de Pearl Harbor située sur l'île d'Oahu, dans le territoire américain d'Hawaï. Autorisée par l'empereur du Japon Hirohito en réaction à l'embargo pétrolier imposé par les États-Unis cinq mois plus tôt en réponse à l'expansionnisme du Japon Shōwa, elle vise à détruire la flotte du Pacifique de l'United States Navy. Cette attaque entraîne l'entrée des États-Unis dans le conflit mondial.

¹⁷ - Ibid, p 9-10.

¹⁸ - Voir: Berglof, E. and E. W. Perotti, "The Governance Structure of Japanese Financial Keiretsu", Journal of Financial Economics, 36, 1994, pp 259-284.

¹⁹ - Paul Sheard, "Japanese Corporate Boards and the Role of Bank Directors", in "Networks, Markets, and the Pacific Rim: Studies in Strategy", ed. W. Mark Fruin, New York, 1998, 201, 212-13.

²⁰ - Ibid, p 204.

²¹ - Paul Sheard, "Japanese Corporate Boards and the Role of Bank Directors", op.cit, p 200.

²² - Allen B. Frankel and John D. Montgomery, "Financial Structure: An International Perspective", Brookings Papers on Economic Activity 1, 1991, pp 257-297.

²³ - Paul DiMaggio, "Introduction: Making Sense of the Contemporary Firm and Prefiguring Its Future", in The Twenty-First-Century Firm: Changing Economic Organization in International Perspective, ed. Paul DiMaggio, Princeton, N.J., 2001, pp 3-30.

²⁴ - Jeffrey Fear, "August Thyssen and German Steel", in Creating Modern Capitalism: How Entrepreneurs, Companies, and Countries Triumphed in Three Industrial Revolutions, ed. Thomas McCraw, Cambridge, Mass. 1995, pp 183-226;

²⁵ - Voir: Allen B. Frankel and John D. Montgomery, "Financial Structure: An International Perspective", Brookings Papers on Economic Activity 1, 1991, p 257. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/1991/01/1991a_bpea_frankel_montgomery_friedman_gertler.pdf. Consulté le 30/12/2018.

²⁶ - Frankel and Montgomery, "Financial Structure: An International Perspective", op.cit, p 286.

²⁷ - Berglof, E. and E. W. Perotti, "The Governance Structure of Japanese Financial Keiretsu", op.cit, pp 259-260.

²⁸ - Robert E. Wright, ed., The History of Corporate Finance: Development of Anglo-American Securities Markets, Financial Practices, Theories and Laws. Six volumes. London: Pickering & Chatto, 2003

²⁹ - Frankel and Montgomery, "Financial Structure: An International Perspective", op.cit, p 258.

³⁰ - Ibid, 257.

³¹ - Ibid, 257.

³² - Voir: Richard Sylla, "U.S. Securities Markets and the Banking System, 1790-1840", Federal Reserve Bank of St. Louis Review 80, May/June 1998, pp 83-104.

³³ - Voir: George D. Smith and Richard Sylla, The Transformation of Financial Capitalism: An Essay on the History of American Capital Markets, New York, 1993.

³⁴ - bankruptcy ou (la faillite) est le statut juridique d'une personne ou d'une autre entité qui ne peut pas rembourser ses dettes aux créanciers . Dans la plupart des pays, la faillite est imposée par une ordonnance du tribunal , souvent initiée par le débiteur. La faillite n'est pas le seul statut juridique qu'une personne insolvable puisse avoir, et le terme faillite n'est donc pas synonyme d'insolvabilité . Dans certains pays, tels que le Royaume-Uni , la faillite est limitée aux particuliers; d'autres formes de procédures d'insolvabilité (telles que la liquidation et l' administration) sont appliquées aux sociétés. Aux États-Unis , la faillite s'applique plus largement aux procédures d'insolvabilité formelles. En France, le mot français correspondant banqueroute est utilisé uniquement en cas de faillite frauduleuse, alors que le terme faillite est utilisé conformément à la loi

³⁵ - A non-banking financial institution (NBFI), ou Une institution financière non bancaire (en français)

³⁶ - F. Allen, E. Carletti, J. Qianc, and P. Valenzuela, "Financial Intermediation, Markets, and Alternative Financial Sectors", *Handbook. Econ. Financ.*, no. PA, pp. 759–798, 2013.

³⁷ - **Crowdfunding (en anglais):** Le financement participatif ou encore sociofinancement au Canada, est une expression décrivant tous les outils et méthodes de transactions financières qui font appel à un grand nombre de personnes afin de financer un projet.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحت الرعاية السامية للأستاذ الدكتور بداري كمال مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، تدعو كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وبالاشتراك مع مخبر "الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر" الباحثين في الجامعات وصناع القرار وإطارات مختلف المؤسسات والبنوك من مسirيين ومديرين في الجزائر للمساهمة بأبحاثهم في الملتقى العلمي الوطني حول:

النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي: 04 و 05 فيفري 2019.

- ☆ الرئيس الشرفي للملتقى: الأستاذ الدكتور بداري كمال مدير جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- © رئيس الملتقى: الدكتور بوتيارة عنتر.
- © نائب رئيس الملتقى: الدكتور قمان مصطفى.
- © رئيس اللجنة العلمية للملتقى: الدكتور القري عبد الرحمن.
- © مقرر اللجنة العلمية: الدكتور محمد صلاح.
- © رئيس اللجنة التنظيمية: الأستاذ بيصار عبد الحكيم.

1- إشكالية الملتقى:

يعتمد التطور الاقتصادي لأي دولة على نظامها المالي - بنوكها وأسواقها المالية وقطاع التأمين وصناديق التقاعد وبنك مركزي مهمته مراقبة وتوجيه النظام المصرفي من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. في البلدان المتقدمة، تعمل مكونات هذا النظام بشكل متكامل مع العملية الاقتصادية من أجل الإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيف البطالة، وعدم وجود نظام مالي قوي وسليم يعمل بوجه عام ضد الاقتصاد الوطني. يرى الكثير من الاقتصاديين اليوم أن تحسين وتفعيل دور النظام المالي في البلدان النامية ضرورة حتمية بغية تمويل التنمية الاقتصادية، وخاصة في ظل نسب الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الدول في تمويل اقتصاداتها، وإيجاد طرق أخرى لتعزيز الهياكل المالية الأساسية في هذه البلدان.

في الجزائر يمثل الوفاء بمتطلبات تمويل خطط التنمية في الوقت الحالي تحديات كبيرة في ضوء الأهداف الإنمائية غير المنجزة والأهداف الإنمائية المتزايدة المحتملة بعد هذه السنة، مع ضعف الموازنات المالية نتيجة انخفاض أسعار البترول، أصبح من الضروري تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتوفير الأدوات المالية المناسبة لتحفيز التمويل، وهذا لتحقيق الأهداف الإنمائية واستكمال الموارد المالية.

يمكن لشراكات جديدة ومصادر تمويل مبتكرة أن تكمل طرق التمويل التقليدية، ويمكن للحكومات أن تتبع هذه الخيارات عن طريق تهيئة بيئة لذلك، من خلال سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وتعزيز دور القطاع الخاص، والمساهمة في اعتماد بعض الأطر المالية التي تسمح بتبني التمويل الخاص، حيث يعتبر اعتماد طرق تمويل جديدة أمرا حاسما لتوسيع

الاستثمارات في البنية التحتية والتصنيع من أجل زيادة مستوى العمالة والنمو والإنتاجية، بالإضافة إلى توفير حوافز ضرورية للاستثمار الخاص المستدام، من خلال توفير الظروف الاقتصادية، والقانونية، والبيئية، والأطر التنظيمية التي تحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للمستثمرين.

بالنظر إلى هذا الاهتمام بالنظم المالية، سوف نحاول من خلال هذا الملتقى دراسة العلاقة بين تطوير النظام المالي والتنمية الاقتصادية، كما سنحاول المساهمة في الجهود المبذولة في مجال تطوير النظام المالي من خلال التطرق إلى أدوات جديدة للتمويل بدائلة للطرق التقليدية، وابراز دور أسواق رأس المال في تمويل الاستثمار المحلي والأجنبي، واسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري.

ومما سبق يمكن طرح الأشكالية التالية:

ما هي التحديات التي تواجه النظم المالية في الاقتصاديات النامية؟

وما انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على تطوير النظام المالي في الجزائر؟

2- أهداف الملتقى:

يمكن تلخيص أهداف هذا الملتقى في العناصر الموالية:

- تحديد العوامل المحددة لاتباع نظام التمويل الأنسب في الاقتصاديات خاصة النامية منها.
- ابراز أهم قنوات حشد المدخرات عبر النظام المالي التقليدية والحديثة والمقارنة بينهما.
- ابراز أهمية التمويل الإسلامي كبدائل للتمويل التقليدي.
- البحث عن أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة في ظل تحديات انخفاض أسعار البترول في الجزائر.
- محاولة ابراز سبل تفعيل الأسواق المالية في الدول النامية، وخاصة بورصة الجزائر.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال تطوير النظام المالي، وأسواق رأس المال على الخصوص.
- ابراز التحديات التي تواجه النظم المالية في الاقتصاديات النامية خاصة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة الاقتصادية والسياسية.

3- المستهدفون من الملتقى:

- الأساتذة الباحثون في الجامعات ومختلف مراكز البحث.
- مدراء ومسيرو المؤسسات الخاصة والعمومية والبنوك ومؤسسات التأمين.
- أرباب العمل ورجال الأعمال.
- الطلبة عموماً وطلبة الماستر والدكتوراه بصفة خاصة.

4- محاور الملتقى:

المحور الأول: أهمية النظام المالي في الاقتصاديات الوطنية.

- مفهوم ومكونات النظام المالي.
- التمويل المباشر للاقتصاد الوطني من خلال الأسواق المالية.
- التمويل غير مباشر لل الاقتصاد الوطني من الوسطاء الماليون.

المحور الثاني: أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية

- الجدل النظري حول أفضلية النظام المالي القائم على البنوك والأسواق المالية.
- مقاييس ومؤشرات التطور المالي.
- الدراسات القياسية الاقتصادية السابقة لعلاقة التطور المالي بالتطور الاقتصادي.

المحور الثالث: نظرية التحرير المالي.

- مفهوم سياسة التحرير المالي.
- تقييم سياسة التحرير المالي.
- عرض بعض التجارب الناجحة في تبني سياسة التحرير المالي.

المحور الرابع: العولمة المالية والأزمة المالية والتحولات في التمويل.

- مفهوم العولمة المالية ومحركاتها.

- معالم الأزمة المالية وتداعياتها والتحولات المهمة في التمويل.

- التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي.

- عرض تجارب ناجحة في مجال التمويل غير التقليدي.

- النظام المالي الإسلامي.

المحور الخامس: الاصدارات المالية في الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات النامية.

- مراحل الاصلاح المالي في الجزائر واهم محاوره.

- سياسة التحرير المالي في الجزائر واثرها على المؤشرات النقدية والمالية.

- أثر الاصدارات المالية في الجزائر على هيكل النظام المالي (السوق المالي، القطاع المصرفي).

- عرض تجارب الاصلاح المالي في الاقتصاديات النامية.

المحور السادس: الحلول المقترحة والبدائل الممكنة في تمويل الاقتصاديات الوطنية.

- أهم البدائل الممكنة.

- اقتراح عن استحداث بعض البدائل الممكنة.

- أفكار جديدة مقترحة للنقاش.

5 - شروط المشاركة:

يجب على المتذللون احترام الخصائص الموالية للورقة البحثية:

- أن يتسم البحث بالحداثة والعمق في الطرح، وكذا السلامة اللغوية، والالتزام بالشروط الأكademie المتبعة في مثل هذه البحوث العلمية.

- كتابة الأوراق البحثية باستعمال Microsoft Word.

- أن يكون البحث واصل الصلة بالأهداف المعلنة للملتقى ضمن محور من محاورها.

- لا يكون البحث قد نشر من قبل أو قدم للنشر إلى جهة تحكيمية، أو نال به صاحبه درجة علمية، أو قدم إلى مؤتمر علمي آخر.

- إرفاق المداخلة بملخص للبحث وأهدافه وعناصره، وفقاً للموعد المحدد على لا يتجاوز عشرة أسطر، مع ملخص بلغة مختلفة.

- أن تكون قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث.

- تقبل المدخلات باللغات العربية، الفرنسية أو الإنجليزية.

- استعمال خط Simplified Arabic للغة العربية حجم 14 مع تهميش بنفس الخط وحجم 10. أما إن كان البحث بلغة أجنبية (فرنسية أو إنجليزية) فتتحرر المداخلة بخط Time New Roman حجم 12 وتهميش بنفس الخط وحجم 10.

- ترك مسافة 2,5 سم في جوانب الصفحة الأربع، ولا يزيد البحث عن 20 صفحة ولا يقل عن 10 صفحات.

- إرفاق البحث بسيرة ذاتية مختصرة.

- جميع بحوث الملتقى تعرض للتحكيم وفق الشروط المتبعة أكاديمياً.

- في حالة وجود تعديلات، فإنه يتلزم الباحث بإجرائها وإرسالها في الوقت المحدد لذلك.

- لن تقبل المدخلات التي لم تلتزم بأحد الشروط المبينة.

- لاتتحمل الكلية مصاريف الإقامة طيلة مدة الملتقى.

6- اللجنة العلمية للماتقى:

رئيس اللجنة العلمية: الدكتور القرى عبد الرحمن

مقرر اللجنة العلمية: الدكتور محمد صلاح

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ غزى محمد العربي	جامعة أم البواقى	د/ عيشوش رياض	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ بوقرة رابح
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بلعباس رابح	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ حجار مبروكة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ باعجوج حسين
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ عماري زهير	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ نوبيات عبد القادر	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ خبابة عبد الله
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ جاب الله مصطفى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ فرحات عباس	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ عزي الأخضر
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ زغبة طلال	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بدار عاشور	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ برحومة عبد الحميد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ القليطي الأخضر	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ سعودي نجوى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ رفاع مقران
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ حجاب عيسى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بدروني عيسى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ بوجلال محمد
جامعة أم البواقى	د/ بن زواي محمد شريف	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ معزوز مختار
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ هادف حيزية	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ سالم الياس	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ سنوسي علي
المركز الجامعي تسمسليت	د/ كروش نور الدين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ خرشاش سامية	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ سعيد يحيى
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ عجلان العياشي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ عميش سميرة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ قاسمي كمال
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ حودو مصطفى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ براهيمى عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ سعودي بلقاسم
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ زيتوني كمال	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ ختييم محمد العيد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ قاسمي السعيد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ تمار توفيق	جامعة قالمة	د/ بضياف عبد المالك	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ دبي علي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ طيبى حمزة	جامعة البشير الإبراهيمى البرج	د/ عبادي محمد	جامعة فرحتات عباس سطيف	أ.د/ حمودي حاج صدراوى
جامعة خميس مليانة	د/ بن عنایة جلول	جامعة يحيى فارس المدينة	د/ تهتان مراد	جامعة الجزائر	أ.د/ قدى عبد المجيد
المركز الجامعي تسمسليت	د/ جلط ابراهيم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ جعیج نبیلة	جامعة البشير الإبراهيمى البرج	أ.د/ بركان يوسف
جامعة البويرة	د/ حيدوشى عاشور	جامعة البشير الإبراهيمى البرج	د/ قايدى لخميسى	جامعة البشير الإبراهيمى البرج	أ.د/ ساطوري الجودي
جامعة الوادى	د/ عزة الأزهر	جامعة قالمة	د/ بوقموم محمد	جامعة زيان عاشور الدلفة	أ.د/ المختار أحيمدة
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بن دقفل كمال	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ قرید مصطفى	جامعة زيان عاشور الدلفة	أ.د/ نوي طه حسين
جامعة الوادى	د/ شاهد الياس	جامعة الوادى	د/ نصیر احمد	المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء	أ.د/ زكان احمد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ سعودى عبد الصمد	المركز الجامعى ميلة	د/ واضح فواز	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	أ.د/ براق محمد
جامعة الوادى	د/ ريمى عقبة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ شريط حسين الأمين	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	أ.د/ دحية عبد الحفيظ
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ أوصيف لخضر	جامعة الجلفة	د/ قمان عمر	جامعة فرحتات عباس سطيف	أ.د/ بلمهدي عبد الوهاب
جامعة الوادى	د/ نصر رحال	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ ولهي بوعلام	جامعة فرحتات عباس سطيف	أ.د/ فريد كورتل
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بن يوس فنوة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ شريف مراد	جامعة تلمسان	أ.د/ بن بوزيان محمد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بن محاد سمير	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ مير احمد	جامعة بومرداس	أ.د/ بوكسانى روشنيد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بعيطىش شعبان	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بن البار موسى	جامعة بسكرة	أ.د/ مرغاد لخضر
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بوجمعة عمرون	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ فراحية العيد	جامعة سطيف	أ.د/ قطاف ليلي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ محمودى حسين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بوعبد الله صالح	جامعة تبسة	أ.د/ جينة عمر
المركز الجامعى ميلة	د/ أبو بكر بوسالم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ عبد الرؤوف عز الدين	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	أ.د/ بريش عبد القادر
جامعة غرداية	د/ طوبطي مصطفى	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ لقواق عبد الرزاق	جامعة قالمة	أ.د/ بوعزيز ناصر
جامعة بسكرة	د/ سلطانى محمد ندي	جامعة بسكرة	د/ بن عيشى عمار	جامعة الوادى	أ.د/ حميداتو محمد ناصر
جامعة غرداية	د/ علماوى احمد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ كزار رمضان	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أ.د/ شريط صلاح الدين
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بن البار محمد	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بركاتى حسين	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بن واضح الهاشمى

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ نذير عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/بيطار عبد المطلب	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ بوعاية حسان
جامعة الوادي	د/عقبة عبد اللاوي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/عمران عبد الحكيم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/ لعراف فايزة
جامعة الوادي	د/بن خليفة بلقاسم	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/بن وارت حبillaة	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/عروبة محاد
جامعة الوادي	د/حميداتو صالح	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	د/نعروة بوبكر	جامعة سوق أهراس	د/بن خديجة منصف

- 7- اللجنة التنظيمية للملتقى:

رئيس اللجنة التنظيمية: بيطار عبد الحكيم

د/ محمودي مليك	د/ زيتوني كمال	د/ محمودي أحمد سعيد
د/ سبتي اسماعيل	د/ طويرات راجح	آ/ خليفي سامية (طالبة دكتوراه)
د/ مداح عبد الباسط	آ/ عفيفية عبد الرحمن	آ/ خالدي عصام (طالب دكتوراه)

استماراة المشاركة:

اللقب:
الاسم:
الوظيفة:
الرتبة:
المؤسسة:
المؤهل العلمي:
الهاتف:
الفاكس:
العنوان الإلكتروني:
محور المداخلة:
عنوان المداخلة:

- آخر أجل لاستقبال الأوراق البحثية المرفقة باستماراة المشاركة: 2019/01/01
- تقديم المداخلات من طرف اللجنة العلمية للملتقى والرد على البحوث المقبلة في موعد أقصاه: 2019/01/17
- موعد الملتقى : يومي: 05/04 فيفري 2019.

عنوان المراسلة

جامعة محمد بوضياف المسيلة
د. بوتيارة عنتر(رئيس المؤتمر)

E-mail: financialsystem28@gmail.com

Web Site: <http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc/?p=10688>

TEL : 0659.19.19.60
FAX: 035.55.64.86

العنوان : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، ص ب: 166 المسيلة 28000. الجزائر

حقوق المشاركة:

الأساتذة: 3000 دج المهنيين: 3000 دج
طلبة الدكتوراه: 1500 دج